المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⵓⵜⵜⵉ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

تقديم التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2012

لقد تميزت سنة 2012 في المجال الاقتصادي بتأثر النسيج الانتاجي الوطني، بالانكماش الاقتصادي في العديد من بلدان منطقة الأورو، وباستمرار المستويات المرتفعة لأسعار المواد الطاقية، وبتساقطات مطرية ضعيفة في مختلف مناطق المغرب.وكلها عوامل ساهمت في تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي خلال سنة 2012، وفي انخفاض عدد مناصب الشغل المستحدثة. كما طال أثرها أيضا على توازن الميزانيات والحسابات الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع ديون الخزينة وتراجع احتياطي العملة. وقد بلغت هذه المستويات حدا يصعب تحمله، الشيء الذي يتطلب المسارعة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية الكفيلة بتقليص العجز وإعادة خلق هامش للفعل والمبادرة لصالح سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم هذا السياق الصعب، ظل التضخم متحكما فيه، وعرفت نسبة تدفق الاستثمارات المباشرة الخارجية بعض الارتفاع، مما يدل على ثقة الفاعلين الخارجيين. ويتبين من خلال دراسة أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المقاولات الوطنية لم ينل منها التشاؤم، رغم تأثرها بالمصادقة المتأخرة على القانون المالي وبتمديد آجال الأداء. ويظل النظام الضريبي والولوج إلى التمويل وجودة خدمات الإدارة العمومية والقضايا المرتبطة بحماية الموارد الطبيعية واستعمالها أهم ما يشغل بالها. ومن شأن التفعيل الطوعي والدقيق لخطة العمل التي وضعتها اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال أن تبث قدرا أكبر من الثقة في النفوس وتشجع على الاستثمار.

في مجال التنمية البشرية، يشير التقرير إلىالطفرة النوعية الجديدة بفضل المبادرة التي أعطى انطلاقتهاجلالتكم و المتمثلة في البدء في تعميم نظام المساعدة الطبية (راميد)، لصالح الفئات الاجتماعية في وضعية فقر وهشاشة. وقد يكون من السابق لأوانه تقييم هذا البرنامج، لكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي مع ذلك بأن تأخذ بعين الاعتبار منذ الآن أولى العبر المستخلصة من هذه التجربة.

ويعتبر المجلس أن التعليم يظل العائق الأساس أمام تنميتنا البشرية، بسبب ما يحدثه من آثار في مجال تقليص الفوارق وتعزيز التماسك الاجتماعي. صحيح أن جهودا قد بذلت في مجال التعميم، بيد أن التمدرس غير الكافي للأطفال والضعف في اكتساب المهارات، يكشفان عن ضخامة الطريق الذي يتعين علينا أن نقطعه، كما يدعونا إلى المسارعة باتخاذ الإجراءات الضرورية، عن طريق التشاور والحوار، كما دعا إلى ذلك الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2012.

وإذا كان الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف بين أرباب العمل والنقابات والحكومة قد توقف سنة 2012، فإن الحوار بين الشركاء الاجتماعيين قد شهد تقدما ملموسا، وخاصة في مجال الوساطة الاجتماعية من أجل الوقاية من النزاعات الجماعية وحلها في الوسط المهني، سعيا إلى خلق مناخ من الثقة وضمان استمرارية المقاولة، دون المساس بمصالح الأجراء.

وتكشف عملية تحليل الوضعية الاجتماعية المنجزة انطلاقا من سلم معايير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن وجود تصور إيجابي عن مظاهر التطور في مجال النهوض بالحريات العامة وحقوق الإنسان، وتبين في الوقت نفسه حجم انتظارات المواطنين في مجال سياسات محاربة الفقر والإقصاء، وتحسين الخدمات الصحية، ومردودية التعليم العمومي.

فيما يخص الوضعية البيئية، فقد اغتنى الإطار التشريعي بقانون-إطار متعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. وسعيا إلى مواكبة الدينامية الجديدة الناتجة عن استحداث هذا النص القانوني، يرى المجلس ضرورة خلق الانسجام بين مكونات العدة التشريعية والقضائية القائمة، وتعبئة التمويلات العمومية والخاصة لضمان الانتقال البيئي. وعرفت سنة 2012 أيضا تقدما ملحوظا في مجال إنجاز برامج الطاقات المتجددة، كماقررتهاجلالتكم. وامتدادا لأوجه التطور هذه، يلفت المجلس الانتباه إلى ما تكتسيه عملية تطوير مشاريع الطاقة الريحية والشمسية ذات القدرة المتوسطة والصغيرة من أهمية، فهي قد تشكل في المستقبل خزانا هاما للإنتاج المحلي للطاقة. كما يدعو المجلس إلى وضع التشريعات المنصوص عليها.

وتفترض عملية تسريع النمو وتعزيز التماسك الاجتماعي، في السياق الحالي المتميز بحدة التنافس الدولي وتنامي الانتظارات الاجتماعية، أن تغلب مكونات المجتمع المختلفة منطق الحوار والتشاور فيما يخدم الصالح العام، وأن تسارع إلى تفعيل الأعمال المقررة. ويوصي المجلس في هذا الصدد بأن تدرج العلاقات بين الشركاء الاجتماعيين في إطار عقود اجتماعية كبرى، كما دعا إلى ذلك جلالته في خطابه السامي بمناسبة تنصيب المجلس. كما يوصي بتنظيم مناظرة اجتماعية وطنية من أجل خلق الظروف المواتية للحوار وتبادل الآراء حول صياغة هذه العقود وبلورتها.

ويعتبر المجلس أن التحولات الدولية بقدر ما تفرض مجموعة من الإكراهات،فإنها قد تنطوي على العديد من الفرص، مما يتطلب الاعتمادعلى الاستراتيجيات القطاعية، مع

ضمان خلق حكامة مثلى داخلها، قصد تحسين العرض القابل للتصدير واكتساب أسواق جديدة. ويجدر أيضا الاعتماد على الطلب العمومي وآليات التعويض الصناعي وتشجيع الأفضلية الوطنية، سعيا إلى دعم النسيج الإنتاجي، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة. وللرفع من التنافسية العامة للاقتصاد، يوصي المجلس بجعل التجديد رافعة لتحسين الإنتاجية، ويؤكد على أولوية الرأسمال البشري، وعلى ضرورة الارتقاء بجودة التكوين في كل المستويات.

ويدعو المجلس أيضا إلى إصلاح آليات ضبط الاقتصاد والتضامن، وخاصة الجوانب المتعلقة بالنظام الضريبي والحماية الاجتماعية وآليات دعم الأسعار. وفي هذا الصدد، يبرز المجلس الحاجة الملحة إلى تفعيل إصلاح تشاوري لصندوق المقاصة، لخلق الشروط المناسبة للانتقال نحو آليات بديلة.

ويعتبر المجلس أن من شأن اعتماد مقاربة ترابية تقوم على إشراك المواطنين تحسين النجاعة وضمان تقاطع السياسات العمومية وتكاملها. ويجدر في هذا الصدد منح الجهات حكامة مناسبة ومبسطة وشفافة، مع إعطاء الانطلاقة لمسلسل فعلي للاتمركز.

ويرى المجلس أن كل هذه التغيرات لن تحدث أثرها الكامل المنشود إلا إذا صاحبها تغير في مستوى الثقافة، سعيا إلى إدماج الشباب والنساء في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز مساهمة هاتين الفئتين في التنمية. وعموما، تقتضي الانتظارات والتحديات الداخلية الحرص على فعلية الحقوق وتطبيق القانون، مع العمل على النهوض بالمواطنة المسؤولة وبقيم الانفتاح.

و في ما يتعلق بحصيلة أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن سنة 2012 تميزت بعناية مولوية خاصة كان لها الفضل الكبير في تقوية حافز أعضاء المجلس على العطاء و كذا تجندهم مما استنهض هممهمو توجبالمصادقة و نشر العشرات من الأراء حول مواضيع حساسة في مجال تنمية بلادنا و كذا انطلاق اشغال وضع النموذج الجديد للتنمية الجهوية المندمجة بالأقاليم الجنوبية.

وإن جميع مكونات المجلس لعاقدون العزم على المضي قدما لتعزيز مصداقية المجلس، والرفع بذلك من درجة إسهامها في إعداد نموذج تنموي مغربي مستدام، يوفق بين النجاعة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، و ذلك طبقا للتوجيهات النيرة لجلالتكم.